Document:	EB 2021/134/R.61
Agenda:	25(b)
Date:	26 November 2021
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير عن الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق لعام 2021 إلى جمهورية مصر العربية

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

المشاركون في الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي من خلال الدكتور Yaya O. Olaniran
الوزير
الممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-16 ديسمبر/كانون الأول 2021

للعلم

تقرير عن الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق لعام 2021 إلى جمهورية مصر العربية

1- **الخلفية والعرض العام للزيارة.** تستثمر مصر بكثافة في تأمين وإنشاء أراض جديدة صالحة للزراعة، والبنية التحتية اللازمة لسكانها البالغ عددهم 100 مليون نسمة الذين يتزايد عددهم بسرعة (+2.6 مليون نسمة في السنة)، ويتركزون على شريط ضيق على طول وادي النيل. ويشغل المصريون 6 في المائة من الأراضي، 3 في المائة منها فقط صالحة للزراعة. علاوة على ذلك، يواجه البلد تحديات متزايدة بسبب تغير المناخ. ولذلك فإن توافر المياه والأمن الغذائي هما من القضايا الاستراتيجية. وقد جرى تعزيز الزيادات في الإنتاج، والابتكار التكنولوجي (مثل استخدام عملية الرقمنة)، والصادرات واستبدال الواردات باعتبارها أهدافا استراتيجية (وتعد جائحة كوفيد-19 دافعا للمضي في هذا الاتجاه). وهكذا، فإن صنع القرار القائم على الأدلة والنتائج يصبح أكثر أهمية في قطاع الزراعة. ولا يزال تحسين الحوكمة، والشفافية، وبيئة الأعمال، وزيادة التعاون مع مستثمري القطاع الخاص من أجل استحداث فرص عمل، وتوفير المداخيل والفرص لعدد الشباب المتنامي (بالنظر إلى الدور القوي إلى حد ما للدولة في الاقتصاد) على رأس جدول الأعمال. وجرى تعزيز الإدماج الاجتماعي وشبكات الأمان من أجل زيادة القدرة على الصمود، في حين ظل الدين العام وحالة الاقتصاد الكلي تحت السيطرة على الرغم من جائحة كوفيد-19.

2- والصندوق هو أحد أكبر وأهم المساهمين في قطاع الزراعة بين الشركاء الإنمائيين؛ وتشكل مصر بالفعل أكبر حافظة استثمار في شعبة الشرق الأدنى، وشمال أفريقيا، وأوروبا. ولدى الصندوق حاليا ثلاثة مشروعات في حافظته النشطة بقيمة 285 مليون دولار أمريكي، وهو يتعاون مع عدة شركاء إنمائيين. وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي للفترة 2019-2024 يركز على ما يلي:

(أ) تحسين سبل العيش للسكان الريفيين، رجالا ونساء، من خلال تعزيز الإنتاجية والربحية في الزراعة (المياه، والعمالة، وإنتاجية الأراضي، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتعزيز الإدماج المالي للأسر المعيشية الريفية الفقيرة، وتعزيز/تمكين المؤسسات المجتمعية)؛

(ب) وضع سياسات معززة تدعم التحول الريفي الشامل والمستدام (الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للأراضي والموارد المائية في قرارات السياسات والاستثمار، ومنع/عكس تدهور الأراضي الناجم عن تغير المناخ من خلال تعزيز القدرات، والإجراءات والاستثمارات المعيارية الصحيحة، وتحسين السياسات التي تدعم مشاركة النساء والشباب من السكان الريفيين في الاقتصاد الريفي).

3- **الوقائع**. كجزء من الزيارات القطرية السنوية للمجلس التنفيذي، قام وفد من المجلس التنفيذي للصندوق – ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي للأرجنتين، والكاميرون، وكوت ديفوار، وفرنسا، وألمانيا، ونيجيريا – بقيادة المتحدث باسمهم، معالي الدكتور Yaya O. Olaniran، الممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية لدى منظمات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بزيارة جمهورية مصر العربية خلال الفترة 23-30 أكتوبر/تشرين الأول. ومن بين من رافق أعضاء المجلس نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ وكبير الموظفين ومدير مكتب الرئيس ونائب الرئيس؛ ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ والمديرة الإقليمية لشعبة الشرق الأدنى، وشمال أفريقيا، وأوروبا؛ وسكرتير الصندوق وموظفوه؛ والمدير القطري والرئيس بالنيابة للمكتب المتعدد الأقطار في القاهرة.

4- وتمثلت أهداف الزيارة فيما يلي:

- تقدير الأنشطة في الميدان ومقابلة المستفيدين، والمسؤولين الحكوميين، والشركاء؛
- تعزيز الحوار مع مسؤولي الدولة والحكومة المحلية فيما يتعلق بدور الصندوق في مصر؛

- الاطلاع على السياسات العامة بشأن البنية التحتية المجتمعية، وإدارة المياه، والتمويل البالغ الصغر، والتكنولوجيات الزراعية باعتبارها وسيلة لتعزيز التنمية الريفية؛
- تحسين فهم الدروس المنبثقة عن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2017؛
- توفير منظور أشمل لممثلي الدول الأعضاء في المجلس عن وضع البلد والتحديات التي تواجهها عمليات الصندوق؛
- تمكين ممثلي الدول الأعضاء في المجلس من تقديم توجيه مستنير بشأن المسائل الاستراتيجية والتشغيلية إلى بقية أعضاء المجلس التنفيذي لتعزيز إشرافهم الحاسم ودورهم الاستراتيجي.

5- وشملت الزيارة اجتماعات رفيعة المستوى مع الممثلين الحكوميين، وزيارات ميدانية في "الأراضي الجديدة" (الأراضي المستعادة من الصحراء) في دلتا النيل، ومناقشات وعروض مع المنسقة المقيمة للأمم المتحدة، ومكتب الصندوق المتعدد الأقطار في القاهرة وفريقه، بالإضافة إلى التبادلات مع الشركاء الإنمائيين الآخرين. ومن بين الذين قابلهم ممثلو الدول الأعضاء في المجلس رئيس الوزراء، ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي ونائبه، ووزيرة التعاون الدولي، ومساعد وزير الخارجية للشؤون متعددة الأطراف والأمن الدولي، ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الوكالات المتخصصة الدولية.

6- وبعد جلسة إحاطة من مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، والفريق القطري لمصر في بداية الزيارة، أتيحت للوفد فرصة النظر في تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لعام 2017 والذي شمل الفترة 2005-2016، وتوصياته، وحالة تنفيذ هذه التوصيات، بالاقتران مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية القائم (2019-2024). وأوضح مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للاستراتيجية السابقة قد أظهر أن المواءمة مع سياسات الحكومة كانت جزئية وانتقائية، وأن قضايا التنوع الإقليمي، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين لم تعالج على وجه محدد وقت إجراء التقييم. كما أشير إلى أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لم يتوخ بعد التركيز على الأراضي الجديدة. واستنتج تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري أن المساهمة في الاستخدام المستدام للموارد المراعي لمصالح الفقراء، والعمالة المستدامة، والحوكمة التشاركية، والمساواة بين الجنسين كانت محدودة، ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى نقص البيانات، مما يعني أنه لا بد من بذل المزيد من الجهد في بناء قدرات الرصد والتقييم. غير أن الاستراتيجية الحالية عالجت العديد من أوجه القصور هذه، بما في ذلك احتياجات الحكومة وفجوات التمويل، ولا سيما في الأراضي الجديدة.

7- ثم قابل الوفد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي من أجل تبادل الآراء بشأن التعاون بين مصر والصندوق، وانطباعات وتوقعات الحكومة. ومن يوم الاثنين، 25 أكتوبر/تشرين الأول، إلى يوم الأربعاء، 27 أكتوبر/تشرين الأول، زار الوفد كلا من المشروعات المنجزة والنشطة في غرب النوبارية، وكفر الشيخ، ومدينة السادات. وقد شملت مشروع التنمية الريفية غرب النوبارية السابق، ومشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة وسبل العيش، مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال تحسين الأسواق. وتناولت هذه المشروعات تربية الماشية، والتلقيح الاصطناعي، والأنشطة الزراعية المختلفة المدرة للدخل (بما في ذلك التطبيقات الرقمية، والغاز الحيوي، وزراعة البستنة) في إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية وتوليد الدخل، والري، والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية للزراعة في سياق قاحل/صحراوي (يشمل الري بالتنقيط، وقنوات الري وصيانتها)، والتمويل الريفي، وتعزيز رابطات المزارعين، ولا سيما الخاصة بالشباب والنساء، وإدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الإنتاج الزراعي من أجل أسواق التصدير. ومما يثير الاهتمام بوجه خاص الأدلة على استدامة المشروعات التي شوهدت في مركز التلقيح الاصطناعي وأنشطة تربية الماشية التي تعود إلى تسعينيات القرن الماضي. وبالنظر إلى السياق الخاص (استصلاح الأراضي من الصحراء، وتقديم

الأراضي للمزارعين)، أدى تغير المناخ، والتخفيف من أثره والتكيف معه أيضا دورا رئيسيا في التدخلات. وعند العودة إلى القاهرة، قابل الوفد مسؤولين من وزارة الخارجية، وأصحاب المعالي وزيرة التعاون الدولي، ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي، ورئيس الوزراء، لنقل انطباعاته إليهم. كما زار المكتب المتعدد الأقطار في القاهرة، وتبادل الآراء مع الموظفين والمنسقة المقيمة. وأخيرا، أتيحت للوفد فرصة التحدث مع الشركاء الإنمائيين الآخرين في حفل استقبال استضافه المكتب المتعدد الأقطار.

لمحة عامة عن تنفيذ المشروعات والبرامج والتواصل مع المستفيدين

8- **مشروع التنمية الريفية غرب النوبارية (مغلق):** أنشطة تربية الماشية وإنتاج الألبان في النوبارية (قرية الإسراء)، ومركز التلقيح الاصطناعي في العمارية. توفر محطة تربية الماشية ومنتجات الألبان خدمات الإرشاد والخدمات التقنية للمنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة ومربي الماشية (مركز التدريب)، وتضم أكثر من 300 1 رأس من الماشية، وتنتج حوالي 000 40 لتر من الحليب الذي يكفي لمواصلة العمليات (بما في ذلك، من خلال إنتاج منتجات الألبان المجهزة مثل *mozzarella di bufala*[1] في المزرعة مباشرة من أجل السوق). وأعرب الوفد عن إعجابه بمواصلة وزارة الزراعة تنفيذ المشروع بعد سنوات من إغلاقه، وبالزيادات المبلغ عنها في دخل بعض المزارعين والتي بلغت 50 ضعفا. ويلبي مركز التلقيح الاصطناعي احتياجات التوريد لجزء كبير من البلاد، ويخطط لمزيد من التوسع. ويؤدي المركز دورا هاما في تعزيز الإنتاج والقدرات الإنجابية لقطعان الماشية (خدمات التحسين الجيني)، التي تخدم المستفيدين. كما يقدم التدريب للمتخرجين الجدد في التنمية الريفية. وبالنظر إلى المساحة الزراعية المحدودة للماشية في مصر، يركز المركز على زيادة الإنتاجية وتسمين الماشية، مع تركيز أقل على تعزيز التهجين لتحسين التكيف مع الظروف. وبعد نهاية مشروع التنمية الريفية غرب النوبارية، واصل مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة وسبل العيش تقديم الدعم، وإن كان يبدو أن وزارة الزراعة قادرة تماما على إدارة المركز. وكان دور النساء أقل وضوحا في مشروع التنمية الريفية غرب النوبارية، وهو ما قد يكون مرتبطا بعدم زيارة الوفد للقرى.

9- **زيارة ميدانية - قرية ابراهيم الدسوقي، وقرية السيد البدوي، في كفر الشيخ.** بدأت الزيارة الميدانية بتقديم المستفيدين لمشروعاتهم، ومنتجاتهم، وابتكاراتهم في إطار شبيه بالمعرض. ومن خلال هذا المعرض، كان واضحا أن محاصيل جديدة قد استحدثت وأن التدريب قد جرى توفيره. ومن أجل تحقيق النجاح، وضعت مواد تعليمية بطريقة تقدم الأدلة العلمية بلغة بسيطة لأصحاب الحيازات الصغيرة. وقد ثبتت أهمية دعم التسويق لرابطات المزارعين، ودراسات التسويق للمحاصيل. ويجري اختبار الحلول الرقمية. وكما في مشروع التنمية الريفية غرب النوبارية، فإن الزيادة المبلغ عنها في دخل المزارعين من خلال بعض المشروعات أمر مثير للإعجاب. وشملت المشروعات الأخرى التي جرت زيارتها محطة أرصاد جوية زراعية (ترسل معلومات بواسطة خدمة الرسائل النصية القصيرة إلى المزارعين)، ونظام للاستزراع النباتي والسمكي، والدفيئات، وحديقة منزل، ووحدة غاز حيوي (توفر أسمدة عضوية أيضا)، وعيادة بيطرية، وأنشطة نسائية متنوعة (خصوصا في مجال الخياطة وإنتاج الملابس)، وعمل الصرف الزراعي مع جمعيات مستخدمي المياه في مواجهة زيادة ملوحة المياه. وعموما، وبالمقارنة مع مشروع التنمية الريفية غرب النوبارية، اتسم دور النساء بوضوح أكبر وهو تطور إيجابي جدير بالملاحظة. ومع ذلك، لا تزال جوانب العجز قائمة، فعلى سبيل المثال، لم يقدم سوى نسبة 15 في المائة من الإقراض للنساء. وقد وفر التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والشركاء الإنمائيين الآخرين الدراية والموارد في هذا الصدد.

10- وجرت زيارة ميدانية لمحافظة البحيرة لمشاهدة عمل المجهز الزراعي والمقترض، شركة Belco، في إطار مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال تحسين الأسواق. وتزود الشركة، التي تعمل على الأراضي المستصلحة من الصحراء، الفواكه والخضروات للسوق الدولية (إلى محلات السوبر ماركت الشهيرة مثل Tesco في المملكة المتحدة على سبيل المثال) وكذلك للسوق المحلية. وقد تلقت عدة قروض. وتعمل شركة

[1] قُدم التدريب من قبل خبراء إيطاليين من خلال برنامج مبادلة الديون الإيطالية كجزء من مشروع التنمية الريفية غرب النوبارية.

Belco مع مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال تحسين الأسواق لإشراك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلسلة الإمداد في مواجهة الطلب المتزايد، ولكنها تدعمهم أيضا من خلال توفير المدخلات والتدريب لتلبية متطلبات المعايير الدولية العالية المستوى التي لا يستطيع أصحاب الحيازات الصغيرة عادة الوفاء بها لوحدهم. وبذلك، يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة زيادة إنتاجيتهم ودخلهم إلى حد كبير. ويعد الدخل من زيادة صادرات الفواكه إلى بلدان العملة الصعبة هاما بالنسبة لمصر التي لا تزال تعتمد على الواردات الغذائية (ولا سيما الحبوب)، بالنظر إلى قيودها الطبيعية وتفضيلاتها. وكانت المشاكل الرئيسية التي واجهتها شركة Belco مع أصحاب الحيازات الصغيرة تتعلق بالامتثال لمتطلبات السوق الدولية (بما في ذلك استخدام مبيدات الآفات)، والحاجة إلى تغيير عقلية المزارعين تجاه الإنتاج الموجه نحو التصدير. ويتزايد باطراد عدد أصحاب الحيازات الصغيرة ورابطاتهم، ولكن عمل شركة Belco محدود بسبب الضوابط الصارمة التي يجب اتخاذها للتمكن من التصدير. وكان الانطباع الناجم عن المناقشات هو أن الائتمان في حد ذاته كان له تأثير إيجابي أولي، ولكن بالنسبة لشركة Belco، لن يحدث فرق كبير في المستقبل إن كان الائتمان يأتي من الصندوق أو من مقدم ائتمان آخر لأن الشركة تبدو مقتنعة بالفعل بقيمة إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة. ولا تزال رابطات المزارعين المشاركة في سوق التصدير نادرة.

11- وأكدت الاجتماعات التي عقدت مع السيدة Elena Panova، المنسقة المقيمة، والاجتماع اللاحق مع موظفي المكتب المتعدد الأقطار أن الأفرقة المشتركة بين الدوائر في شعبة الشرق الأدنى، وشمال أفريقيا، وأوروبا، والمكتب المتعدد الأقطار أدت وظائفها بشكل جيد وعملت بروح تعاونية على الرغم من وجود عدد من الشواغر. وينبغي للإدارة أن تتابع الادعاءات بأن الإجراءات والبيروقراطية تزداد تعقيدا بالنسبة للموظفين. كما أشار الموظفون إلى كثرة التوجيهات الصادرة عن عمليات مثل أهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية، ومؤتمر (مؤتمرات) الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

12- **مناقشات استراتيجية مع الحكومة.** أُعجب الوفد بمشاركة الحكومة في دعم وتوسيع نطاق الدروس المستفادة من التعاون مع الصندوق في العمليات المشتركة وفي المشروعات المغلقة. وقد أبرزت الملكية التي كانت مرئية خلال الزيارة ضرورة توسيع نطاق العمليات بصورة نشطة من خلال الحكومة. وينبغي للصندوق أن يدعم الحكومة في هذا المسعى، حيثما أمكن، بما في ذلك في رؤيتها بشأن ما إذا كانت ستستخدم تجربتها في مشروعات تعاون ثلاثي محتملة وكيفية القيام بذلك.

13- ورأى الوفد عقلية مماثلة فيما يتعلق بتحقيق أقصى قدر من الأثر على المستفيدين الأفقر ودعم ظروف المعيشة اللائقة في المناطق الريفية. وأوضحت الحكومة أن قطاع الزراعة لا يزال "يتصدر" قطاعاتها الثلاثة ذات الأولوية. ومساهمته في الأمن الغذائي والاقتصاد (من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، ودخل الصادرات) والتنمية تعد أساسية وقضية أمن قومي. ولا تزال البنية التحتية للري، وتوفير المياه، وزيادة إنتاجية الأراضي من الأولويات. ولذلك، أوضح الوفد لرئيس الوزراء الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به الصندوق في دعم جهود الحكومة الرامية إلى تحويل قطاع الزراعة إلى قطاع يتسم بقدر كبير من الإنتاجية والقدرة على المنافسة، ويدار على نحو مستدام في نفس الوقت، بحيث يُحدث أثرا إيجابيا واضحا على حياة النساء والشباب، ويستطيع المساهمة في النمو الاقتصادي الوطني، والحد من الفقر، واستحداث فرص عمل. واستراتيجية الحكومة الجديدة – رؤية مصر 2030 – والمبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لهما تقاطعات كبيرة مع عمل الصندوق في مصر. وأوضحت الحكومة أيضا أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل بشأن الإنتاجية، والقدرة على الصمود، وتمكين المرأة. وبناء على التطور التدريجي للمشروعات، يرحب الوفد بحلقة العمل المشتركة المقترحة بشأن التعاون الاستراتيجي بين مصر والصندوق (وأيضا في ضوء استعراضه لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2019-2024) باعتبارها فكرة ممتازة للمتابعة.

14- وبالنظر إلى استثمارات الحكومة الكبيرة في البنية التحتية في الأراضي الجديدة، والحدود (المالية) للصندوق في هذا الصدد، فإن المناقشات بشأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد ينبغي أن تحدد أيضا القيمة المضافة للصندوق وتوقعات الحكومة في هذا الصدد، على سبيل المثال فيما يتعلق بالبنية التحتية للري. ويتعين تعزيز مجموعات المستخدمين والمنتجين، الأمر الذي يستغرق وقتا. والمعايير، والدروس المستفادة، والخبرة، والمعرفة لا تقل أهمية عن البنية التحتية.

15- ورأى الوفد أيضا أنه على الرغم من أهمية البنية التحتية، والتحسينات التقنية، والابتكارات، فكذلك هو الأمر بالنسبة للنهج المختار لتعزيز الثقة، وخصوصا بالنسبة للنساء اللواتي يمكنهن الآن كسب المال، والحصول على الائتمان، والابتكار، وغرس قيم الكرامة والرفاه في نفوس الجيل المقبل للعمل على الحد من الحواجز الثقافية. ومع كون المرأة العمود الفقري للاقتصاد الريفي والاستقرار، تصبح قضايا زيادة ملكية النساء للأراضي (التي لا تزال منخفضة جدا)، وزيادة فرص العمل المتاحة للنساء، أكثر أهمية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الضرورية لتحقيق التحول المطلوب.

16- **أسئلة وملاحظات.** ما هي الخيارات الأخرى المتوفرة للاستفادة على نحو أفضل من المصارف الحكومية وغير الحكومية القائمة من أجل زيادة إقراضها لأصحاب الحيازات الصغيرة إذا لم تكن سيولة المصارف هي المشكلة الرئيسية؟ وسيكون التقدم المحرز في التحول في المنظور الجنساني عاملا أساسيا في تحقيق التنمية في المستقبل. وينبغي للصندوق أن يلبي الطلب من جانب الحكومة والمستفيدين (وربما التعاون مع شركاء آخرين)، وذلك من خلال سجل إنجازاته وأدواته واهتمام الحكومة بالعمل معه باعتباره شريكا كفؤا وجديرا بالثقة.

17- ورأى الوفد أن إنشاء الأراضي الجديدة وتوطين السكان فيها يشكلان فرصا وتحديات على حد سواء. وهناك فرص قوية لأصحاب الحيازات الصغيرة لامتلاك الأراضي، والتخلص من قطع الأراضي الأصغر والأقل إنتاجية ومن انخفاض المداخيل. وتشمل التحديات توافر واستدامة احتياطيات المياه، والتسعير لإتاحة الاستدامة، ومعايير وعملية وتنفيذ تخصيص الأراضي (خصوصا للشباب والنساء)، والخدمات المقدمة لأصحاب الحيازات الصغيرة الجدد، بمن فيهم النساء والشباب. ويوصي الوفد بمعالجة مسألة المشاركة المستقبلية فيما يتعلق بالأراضي الجديدة في الاستعراض الاستراتيجي لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وإيلاء انتباه خاص لتخصيص الأراضي، والجوانب البيئية وتلك المتعلقة بتغير المناخ (بما في ذلك المياه). وينبغي أن تسترشد المناقشات الاستراتيجية مع الحكومة، والمستفيدين، وأصحاب المصلحة بالدروس المستفادة في الاستعراض المتوخى (والنظر أيضا في مسألة التركيز الجغرافي). ما الذي يمكن أن يفعله للصندوق المعالجة القضايا الحساسة في الوقت الراهن من خلال المشورة المتعلقة بالسياسات والعمل التحليلي؟

18- والوفد متفائل بشأن دور مصر في استضافة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويمكن أن يوفر ذلك حافزا كبيرا لمعالجة قضايا البيئة وتغير المناخ، وتحديد الممارسات الجيدة، ووضع نُهج جديدة. وسيكون استكشاف النُهج المستدامة والزراعية الإيكولوجية، وإيجاد الحلول لإصدار الشهادات ورصد التحديات التي تواجه أصحاب الحيازات الصغيرة، ومعالجة التنوع البيولوجي، وخصوبة التربة، والممارسات المتبعة في استخدام مبيدات الآفات وغيرها من المدخلات، فضلا عن توجيه انتباه مؤتمر الأطراف إلى قضية المياه، أمرا هاما بالنسبة للصادرات المتنامية والمستدامة وتحسين التغذية في مصر. وفي نفس الوقت، يمكن أن تقف الأهداف المتضاربة عقبة في الطريق (ارتفاع الإنتاجية والمخرجات مقابل المخرجات المستدامة؛ واستبدال الواردات مقابل التكاليف الاقتصادية والبيئية المرتفعة المحتملة).

19- وتناول الوفد الصعوبات والمخاطر (المالية) الناجمة عن البطء في إجراءات الإعداد والتصديق في مصر (أي عملية التصديق من جانب البرلمان، ولجنة إدارة الديون). وقد أدى ذلك بالفعل إلى نشوء وضع صعب بالنسبة لمشروع التحول المستدام للمرونة الزراعية في صعيد مصر، الذي كان لا بد من تمديده من خلال إعفاء لمدة

ستة أشهر لتوقيع الحكومة على اتفاقية التمويل. ويوصي الوفد بأن تقوم الإدارة العليا بمتابعة سريعة مع السلطات المصرية فيما يتعلق بالمشروع وبمواصلة التبادلات مع الحكومة ومع الشركاء الإنمائيين الآخرين المتأثرين لتحسين الوضع (المتكرر).

20- **أسئلة وملاحظات.** يحتاج التشغيل والصيانة إلى الاهتمام الكامل من جميع الجهات الفاعلة. وسيكون من الأهمية بمكان تعزيز المجموعات المجتمعية لإعطائها مسؤولية أكبر في مجال التشغيل والصيانة سيكون هاما جدا. فما هي الأمور الإضافية التي يمكن أن يقوم بها للصندوق لتعزيز الرابطات والمجموعات المجتمعية، بما في ذلك التعاونيات؟

21- وينبغي للصندوق أن يواصل دعم توليد ابتكارات لأصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين. ويمكن أن تؤدي المشروعات التي تمت زيارتها (والتي تضمنت نظام للاستزراع النباتي والسمكي، والزراعة المائية، ومنصة للتجارة الإلكترونية، والغاز الحيوي، والتمويل الريفي) إلى تحسين سبل العيش الريفية إلى حد كبير، على الرغم من مخاطر الفشل المحتملة.

22- وسلط الوفد الضوء على نتائج سياسة التخرج وإطار التمويل الجديدين (مثل آلية الحصول على الموارد المقترضة، وعمليات القطاع الخاص والعمليات غير السيادية) التي ستوفر فرصا جديدة لمصر، ولكن قد تؤثر على تكلفة الإقراض أيضا. وطلب الوفد إجراء مناقشة مع أفرقة الصندوق في القاهرة وروما، مؤكدا أن الاستجابة السريعة ستكون موضع تقدير كبير. وأبدت الحكومة اهتماما بالحصول على مزيد من التمويل من القطاع الخاص، بما في ذلك بمساعدة الصندوق. وسيكون من المهم أن يحدد الصندوق والحكومة ما إذا كان نوع التمويل في المستقبل يوفر الدعم اللازم للتمويل على المستوى المحلي حيثما يلزم ذلك. وأما بالنسبة للأنشطة التي تتطلب عادة تمويلا بالمنح (مثل بناء قدرات مجموعات المستخدمين والمنتجين، وتدريب أصحاب الحيازات الصغيرة)، فلا بد من استطلاع خيارات إقامة الشراكات مع شركاء إنمائيين آخرين.

23- وفيما يتعلق بالحوار المتعلق بالسياسات، وفي حين أن الصندوق يعمل بشكل وثيق مع الحكومة، رأى الوفد أن الصندوق، الذي ربما يكون أهم شريك لمصر في مجالي الزراعة والتنمية الريفية، يحتاج إلى المشاركة على نحو أعمق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، وجعل نجاحاته ومشورته في مجال السياسات معروفة بشكل أفضل. ويتعين أيضا معالجة مشكلة القدرات في المكتب المتعدد الأقطار (بملء الشواغر). وفهم الوفد أن هذا الأمر جارٍ (مع زيادة عدد موظفي المكتب المتعدد الأقطار من 18 إلى 23 موظفا).

24- **الفرص، والتحديات، والتوصيات.** بعد زيارة المشروعات والتحدث إلى الحكومة والمستفيدين، يشعر الوفد بالاطمئنان إلى أن شراكة الصندوق مع حكومة مصر متينة وقوية، وأن الصندوق يُعتبر شريكا استراتيجيا مميزا على المدى الطويل في قطاعي الزراعة والتنمية الريفية. وأتاحت الزيارة للوفد أن يقدر ويفهم على نحو أفضل التحديات، والفرص، والتوجهات الاستراتيجية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في مصر، بما في ذلك إنشاء الأراضي الجديدة. ومن بين مختلف الجهات الفاعلة لمنظومة الأمم المتحدة، تثمن الحكومة الصندوق لتحقيقه نتائج ملموسة، مع التركيز في نفس الوقت على الأولويات الاستراتيجية للحكومة وربطها بأهداف التنمية المستدامة. وتوفر متابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية، التي أبدت الحكومة اهتماما خاصا بها، فرصة للصندوق والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، لتعبئة جهات أخرى (مثل المؤسسات المالية الدولية) وتقديم نهج منسق يقوم على إجراء مشاورات قطرية مع أصحاب المصلحة، وإدماج الميزات النسبية لكل وكالة. ويرحب الوفد بالضغط الذي تمارسه الحكومة لتوحد منظمات الأمم المتحدة الأداء، وتزيد من التنسيق والتعاون (تعمل حاليا 26 وكالة من وكالات الأمم المتحدة في مصر، وهناك 18 مكتبا قطريا إقليميا)؛ ويشكل ذلك تحديا بالنسبة للحكومة نفسها بالنظر إلى الوزارات العديدة التي تعمل في المناطق الريفية.

لمحة عامة عن الزيارات الميدانية

25- **شكر وتقدير.** يود الوفد أن يعرب عن امتنانه لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة التعاون الدولي، وحكومة مصر على حسن ضيافتها ودعمها البارزين للبعثة. كما أشاد المتحدث، أثناء الاجتماع مع رئيس الوزراء، بالدعم القوي والمتسق الذي تقدمه الحكومة لعمليات تجديد موارد الصندوق منذ عام 1977، ليس كمساهم فحسب، بل أيضا كطرف فاعل في المناقشات الاستراتيجية بشأن تجديد الموارد وفي المجلس. وكانت مصر أيضا من أوائل البلدان التي قدمت تعهدات في دورة يونيو/حزيران 2020 لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. كما يود الوفد أن يعرب عن فائق تقديره للمديرة الإقليمية لشعبة الشرق الأدنى، وشمال أفريقيا، وأوروبا، وموظف البرنامج القطري وفريقيهما على عملهم الممتاز في جعل البعثة ممكنة وضمان نجاحها. وكانت مشورتهم ومناقشاتهم خلال الرحلة موضع تقدير كبير على الدوام. ويعرب الوفد أيضا عن امتنانه الخاص لنائب وزير الزراعة، الذي رحب بالبعثة وودعها في المطار. وقد عطل جدول أعماله من أجل الزيارة، ورافق البعثة طوال الزيارات الميدانية وخلال معظم الاجتماعات، وكان مستعدا دائما للإجابة على الأسئلة، وشرح تفكير الوزارات والجهود التي تبذلها، مع إبداء فهم كبير لجميع المسائل التي نوقشت، وتقديم الرؤى الثاقبة.